

محضر رقم ٦٥٦
لاجتماع ٢٠١٢/٧/٦
لمجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

بناءً على الدعوة الموجهة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٥ الجاري من النقيب إلى أعضاء مجلس النقابة لحضور جلسة طارئة وضرورية تعقد في ٧ تموز ٢٠١٢ عند الساعة الخامسة من بعد الظهر، ترأس الجلسة النقيب الأستاذ أمين صالح وحضر كل من الأساتذة (مع حفظ الألقاب) يعقوب أبي غانم، محمد عسيلي، غالب عازار، جوزف رزق، سامي الميقاتي، نزيه هرموش و د. رياض أرناؤوط.

اعتذر عن الحضور الأستاذين جوزف عبود و إيلي أبي سلمان بسبب ارتباطهما بمواعيد محددة سابقاً.

جدول الأعمال :

١ - المجلس الأعلى للمحاسبة.

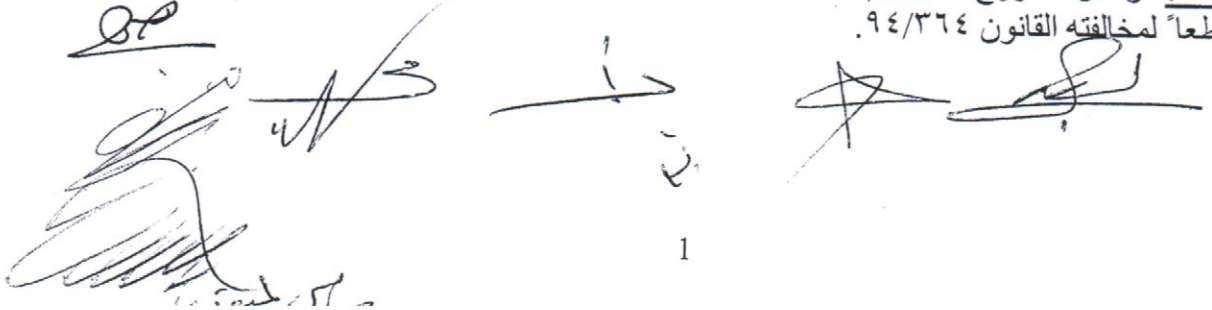
١ - المجلس الأعلى للمحاسبة :

عرض النقيب على المجلس مشروع مرسوم أعدته وزارة المالية ورفعته وزير المالية إلى جانب رئاسة مجلس الوزراء يتعلق بتعديل بعض أحكام المادة الأولى من المرسوم رقم ١٩٤١ الصادر في ١٩٨٤/١١/٩ (تشكيل مجلس أعلى للمحاسبة) وبعد تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم ص ٣٦٠١/١ تاريخ ٢٠١١/١١/٢٨ رأى المجلس إن إعادة إحياء المجلس الأعلى للمحاسبة يخالف أحكام القانون رقم ٩٤/٣٦٤ الذي قضى بتنظيم مهنة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وإنشاء نقابة خبراء المحاسبة المجازين بشخصية معنوية مستقلة وأوكل إليها حصرياً مهام إعداد واقتراح المبادئ المحاسبية وقواعد التدقيق والسلوك المهني حسب المستويات العالمية بما فيها مقررات الاتحادات العربية والدولية التي تنتمي إليها النقابة كما أوكل إليها القيام بالأبحاث العلمية والمساهمة فيها وتحسين المبادئ والقواعد المحاسبية والفنية وحث أن القانون ٩٤/٣٦٤ قد أنط بنقابة خبراء المحاسبة المجازين المهام المذكورة أعلاه وألغى أي نص مخالف لأحكامه فيكون قد ألغى مهام المجلس الأعلى للمحاسبة.

لذلك،

قرر مجلس النقابة ما يلي :

أولاً : رفض مشروع المرسوم المتعلق بتعديل المرسوم ١٩٤١ تاريخ ١٩٨٤/١١/٩ رفضاً قاطعاً لمخالفته القانون ٩٤/٣٦٤.



ثانياً : توجيه الكتب الذي تلاها النقيب في المجلس إلى كل من :

- فخامة رئيس الجمهورية.
- دولة رئيس مجلس النواب.
- دولة رئيس مجلس الوزراء.
- معالي وزير المالية.
- مجلس الخدمة المدنية.
- مجلس الشورى الدولة.

ثالثاً : توجيه منشور بالبريد إلى الزملاء جميعاً لإطلاعهم على تفاصيل الموضوع ومخاطره.

وأخيراً تكليف النقيب صالح بإجراء ما يلزم من اتصالات بهذا الشأن.

وعليه، رفع النقيب الجلسة عند الساعة السادسة والنصف من بعد الظهر بعد أن تلي المحضر على الحاضرين مع الموافقة على مضمونه وتصديقه من الحاضرين.

النقيب

أ. أمين صالح

أمين السر

أ. يعقوب أبي غانم



